وفي قواعد كل اللغات هناك صعوبات، فالصعوبات لا تقتصر على لغتنا العربية دون غيرها، فإذا ما سلَّمنا بهذا الرأي فالواجب يحتم أن تُذلل صعوبات كل اللغات على مختلف فصائلها، ولغتنا العربية إذا ما أردنا أن نغيّر قواعدها فمعنى هذا أن نتخلّى عن كل تاريخنا وماضينا ونقطع الصلة بالقرآن والحديث الشريف.

وترى د.نفوسة أن ((القول بترك الإعراب وتسكين أواخر الكلمات لا يلغي الإعراب؛ لأن الإعراب في الفصحى ليس قاصراً على أواخر الكلمات ولكنه داخل في بنيتها، وبتغييره تتغير معاني الكلمات مع بقاء حروفها كما هي))[3].

فهذه القواعد هي ما يمكن أن يسمّى بجوهر اللغة العربية وأي محاولة لهدمهاهو هدمٌ للغة العربية ولتراثها العريق.

أجمع معظم المحدثين على صعوبة النحو وحاجته إلى الإصلاح والتيسير والتجديد وإن اختلفت الوسائل وطرق المحاولة، وقد آلت هذه الدعوات إلى الموت، خاصة الدعوة إلى تغيير القواعد فلم يتأثر بها جمعٌ كبير من الباحثين ولم يدعون إليها، ولم يكن لجهودهم من أثرٌ يذكر في النصف الثاني من القرن العشرين.

## المبحث الثاني

## الدعوة إلى العامية

لقد تعرَّضت اللغة العربية لموجات من الصراع والتحديات، وأهم ما تعرَّضت له هو الدعوة إلى الكتابة بالعامية، وهي دعوة اتخذت أشكالاً عدّة، وتُعرَّف بأنها ((اللغة التي تستخدم في الشؤون العادية ويجري بها الحديث اليومي... ولا يخضع لقوانينٍ تحكمها؛ لأنها تلقائية متغيّرة تتغيّر تبعاً لتغيّر الأجيال وتغيّر الظروف المحيطة بهم))[1].

وتُستخدم لفظة (اللهجة) مكان العامية؛ لوجود علاقة بين الفصحى ومجموعة اللهجات المرتبطة بها[2]، فوجود هذه الظاهرة، أعني: اللهجات ليس بالأمر الشاذ في اللغة العربية، فهي تلازمها منذ أقدم عصورها، إذ انقسم المتكلِّمون بها إلى قبائل متعددة اختصت كل قبيلة بلهجة

(3) تاريخ الدعوة إلى العامية وآثارها في مصر، د.نفوسة زكريا سعيد، دار نشر الثقافة بالإسكندرية، ط1، 1964م، ص204.

(1) تاريخ الدعوة إلى العامية وآثارها في مصر: 3، وينظر: فقه اللغة، علي عبد الواحد وافي: 153.

(2) ينظر: أبحاث في العربية الفصحى: 186.

متميزة عن الأخرى في بعض المظاهر، وكانت لهم لغة أدبية موحَّدة؛ لأن لهجة قريش استطاعت أن تتغلَّب على لهجات القبائل المتعددة بفضل ما كان لأهلها من نفوذ سياسي واقتصادي وديني[3].

وعاشت العربية بجانب العامية دون حدوث تنافس بينهما؛ لأن كل واحدة منهما اختصت بميدان، فقد احتلت العامية ميدان التعامل في الحياة والتعبير عن الحاجات اليومية، في حين احتلت الفصحى ميدان الأدب دون مزاحمة، وفي نهايات القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين أصبحت هذه الظاهرة (الفصحى والعامية) مشكلة أُرجِع إليها تأخر أبنائنا، واقتُرِح لحلّها اتخاذ العامية لغة للأدب والكتابة حتى تكون لنا لغة واحدة[4]، تحت ذريعة أن اللغة صعبة وقواعدها أصعب، ولا يتمكّن الطلبة من الكتابة أو القراءة بها بصورة مضبوطة، فكتب الباحثون فيها مؤلفاتهم ودعا مَن دعا إلى العامية لغة للكتابة والتحدث والقراءة.

وقد عدَّ فريق من الباحثين الفصحى والعامية ازدواجية لغوية؛ لكونهم، أي العرب في جميع أقطارهم يتكلمون لهجات عربية وإقليمية في حياتهم الاعتيادية، أما الفكرية فهم يعُدُّون فيها العربية الفصحى لغتهم الرسمية؛ ولذا فهم مزدوجو اللغة[5].

وتُعرّف الازدواجية اللغوية بأنها ((تداخل في الاستعمال اللساني في الحياة اليومية وقد ينسحب هذا التداخل على النصوص العليا، أدبية أو غير أدبية، إذ يختلط في التداول والتخاطب والتكاتب الفصيح بالعامي، أي: اللغة العليا باللغة الدارجة العامية))[1].

وهي ظاهرة لغوية ((تعدّ في الدرس اللساني الحديث مشكلة كبيرة يجب معالجتها وتلافيها؛ لأنها مما يُضعِف اللغة العليا ويُدخل في بنيتها ما ليس منها))[2].

ويرى أميل بديع يعقوب أن الازدواجية اللغوية ظهرت في لغتنا العربية بعد الفتح العربي الإسلامي الذي نتج عنه دخول أممٍ وشعوب كثيرة إلى الإسلام أدَّى ذلك إلى صراع بين العربية واللغات الأخرى نتج عنه هذا الازدواج اللغوي[3].

والازدواجية لها خطرها الذي تمثَّل في اللغة العامية التي وُجدت في جوانب كثيرة من حياتنا، فالفصحى هي لغة العلم والدين وهي رمز من رموز التواصل والوحدة بين أفراد الأمة العربية، أما العامية فتعدّ خصماً حقيقياً لأيّ توحّد أو تقارب، وهي دليل تعدد وتمزّق وفرقة، فنموها لا يكون إلاّ على حساب الفصحى، فالازدواجية إذاً هي لغتان في مجتمعٍ واحد كالعامية

(3) ينظر: تاريخ الدعوة إلى العامية وآثارها في مصر: 3، 4.
(4) ينظر: م. ن: 7، 8.
(5) ينظر: نظريات في اللغة، أنيس فريحة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط2، 1981، ص107، واللغة العربية وتحديات العصر، ريمون طحّان ودنيز بيطار طحّان، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، ط2، 1984، ص39، ويسّروا أساليب تعليم العربية هذا أيسر، أنيس فريحة، د. ط، 1956، ص30.
(1) المعجم المفصَّل في فقه اللغة العربية، مشتاق عباس معن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2001، ص38.
(2) المعجم المفصَّل في فقه اللغة العربية : 38، 39.
(3) ينظر: فقه اللغة العربية وخصائصها، د. أميل بديع يعقوب، دار الكتب للطباعة، جامعة الموصل، ط2، 1999، ص146.

والفصحى[4]، وقد وجدنا في نهايات القرن التاسع عشر أنفسنا أمام حالة جديدة، أصبحت فيها اللغة العامية قضية فكرية وسياسية، وأصبح لها دعاة يضعون الأسس، ويعملون من أجلها ويؤلفون فيها ولعل أحد أسباب الدعوة إلى العامية هو تعدد اللهجات بين أقطار المشرق العربي، بل إننا وجدنا أن لهجات عدة تقتسم المدينة الواحدة[5].

وتنشأ اللهجات نتيجة عوامل مختلفة ((جغرافية واجتماعية واقتصادية وسياسية، والانعزال بين بيئات الشعب الواحد من الأسباب المهمة لنشوء اللهجات، فقد تفصل الجبال أو الأنهار أو الصحارى بين تجمعات شعب واحد، ويصعب الاتصال بين أعضاء هذه الجماعات، فتؤدي قلة احتكاكهم إلى تكوين بيئات لغوية منعزلة، تتطور لغة كلٍّ منها بمرور الزمن تطوراً مستقلاً يُباعد بينها وبين اللغة المشتركة، ويختلف عن التطور الذي يحدث للبيئات اللغوية المجاورة؛ لأن ظروف الكلام تختلف بين البيئات المنعزلة، ويؤدي هذا الاختلاف إلى تشعبها إلى لهجات مستقلة.))[6].

وهذه الظاهرة حين نبحث عن أسبابها في الوقت الحاضر نجد أن مصدرها أجنبي فالعداء للغة العربية لم يأت من المستشرقين فحسب، بل أيّده وبشدة بعض أبناء الوطن، إما عن جهل، أو تبعية للغالب، أو إعجاب بآراء المستشرقين، فتمادوا ووضعوا ضوابط لتلك اللهجات؛ كي تستخدم بديلاً للفصحى.

فالدعوة إلى العامية لم تنشأ في قطر عربي دون آخر، وإنما هي امتداد الوطن العربي، مما يؤكد أن الأمر ليس صدفة أو نتيجة لتغيرات اجتماعية، وثقافية، بل هو أمر مخطط له بدقة، وهذا ما سنتعرَّف عليه بين يدي هذا المبحث الذي قسّمته إلى أربعة مطالب هي:

**- المطلب الأول: تمهيد عن تاريخ الدعوة إلى العامية ودور المستشرقين فيها.**

**- المطلب الثاني: دُعاة العامية من العرب وحججهم.**

**- المطلب الثالث: الدعوة إلى العامية لخدمة الفصحى.**

**- المطلب الرابع: دُعاة المحافظة على الفصحى وردودهم على دُعاة العامية.**

**- استنتاج وتعليق.**

## المطلب الأول: تمهيد عن تاريخ الدعوة إلى العامية ودور المستشرقين فيها.

إن اختلاط غير العرب بالعرب بعد الفتوحات الإسلامية، أدّى إلى ظهور اللحن في اللغة وعدم التمكّن من النطق السليم، فوجدت الكلمات الأعجمية طريقاً إلى العربية تدخل من خلاله،

---

(4) ينظر: العربية الفصحى بين الازدواجية اللغوية والثنائية اللغوية، إبراهيم كايد محمود، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل(العلوم الإنسانية والإدارية)، مج3، ع1، ذو الحجة 1422هـ، مارس 2002، ص69، 70.

(5) ينظر: دراسات في فقه اللغة، د. صبحي الصالح، دار العلم للملايين، بيروت، 1970م: 359.

(6) المجامع العربية وقضايا اللغة: 278.

فضلاً على تناسي الإعراب في الحديث الدارج بين الناس، وتغيير بنية الكلمة حتى ابتعدت عن أصالتها، فتعددت اللهجات العامية في الرقعة الجغرافية الممتدة على عموم المشرق العربي[1].

اصطدمت اللغة العربية باللغات الأجنبية في عصر الدولة الأموية وتحديداً في الكوفة والبصرة؛ لأن سكانهما كانوا أخلاطاً من العرب والموالي فرساً وغير فرس، فكانت الألفاظ الدخيلة تنزلق على ألسنتهم، وكذلك ظهور بعض الأجيال العربية من أبناء الجواري والأجنبيات، فكانت هذه البيئة أهم مكان وأخصبه لنشوء اللهجات العامية[2].

أما العصر العباسي فقد فشت فيه العامية ووجدت لها مكاناً في القرن الرابع الهجري خاصة أن ((من مظاهر هذا العصر انتشار اللغة العامية بجانب الفصحى، فكان لكلّ إقليم إسلامي لغته ولهجته الدارجتان))[3].

ويرى عبد العزيز عبد الله أنّ هذا العصر تميّزت فيه اللغة العامية عن الفصحى، فقد جرتا جنباً إلى جنب، فأضحى أكثر الناس يتكلّمون العامية[4]، وهذا التمييز واضحٌ في ظواهر منها قلب أكثر الكلمات التي تحتوي على الصاد سيناً وإسكان آخر الكلمات؛ لأن الإعراب الصحيح لا يُتقنه إلا سكان البوادي من الأعراب، وكذلك عدم التفريق بين المثنى وجمع المذكر وجمع المؤنث[1].

وقد استغل دعاة العامية الازدواجية اللغوية للترويج لدعواهم التي امتدت لتشمل كل بقاع أرض الضاد، ويرى مازن المبارك أن العامية ((ليست صفة من صفات العربية كاللهجة، ولكنها لغة ثانية احتلت مكانها على ألسن الكثيرين، ويُراد لها أن تحتل مكانها على الأقلام، وإن من أكبر المغالطات وأخطرها أن يُدافع عن اللهجات وهي صفات بصدد الدفاع عن العامية، وإقناع الناس بها، ودعوتهم إليها وهي لغات))[2].

فالعامية لغة تغلغلت إلى حياتنا، ودخلتها وفرضت وجودها لكثرة المتكلّمين بها والمشجّعين عليها، والصراع بين العامية والفصحى صراع بيّن الأثر، واضح المعالم وقد بدأت هذه الظاهرة أعني: الدعوة إلى العامية على لسان المستشرقين وأولهم المستشرق الألماني (ولهلم سبيتا) Wilhelm Spitta (1818-1883م)[3]، الذي كان مديراً لدار الكتب المصرية خلال الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، فقد نزل القاهرة وعاش في أحيائها، ودرس اللغة العربية، ووجد أنها

---

(1) ينظر: سلامة اللغة العربية، المراحل التي مرت بها، عبد العزيز عبد الله محمد، مطبعة جامعة الموصل، ط1، 1985م، ص146.

(2) ينظر: الفنّ ومذاهبه في الشعر العربي، د. شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، 1969م، ص117، 118؛ وسلامة اللغة العربية: 147.

(3) ظهر الإسلام: 88/2.

(4) ينظر: سلامة اللغة العربية: 148.

(1) ينظر: ظهر الإسلام: 89/2؛ وسلامة اللغة العربية: 149.

(2) نحو وعي لغوي، د. مازن المبارك، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1979م، ص41.

(3) ينظر: في ترجمته: الأعلام: 364/5.

تختلف من بلدٍ لآخر، ومن حيٍّ لآخر، فألَّف كتاباً أسماه (قواعد اللغة العامية في مصر) سنة1880م[4].

ويُعدّ كتابه هذا أول محاولة جديّة لدراسة لهجة من اللهجات العربية المحلية، إذ دعا فيه إلى اتخاذ العامية لغة أدبية بحجّة صعوبة اللغة العربية الفصحى؛ وبسبب فتن العرب لمصر ونشر لغتهم العربية بين أهلها وقضائهم على اللغة القبطية، لغة البلاد الأصلية، فهو بهذا يحاول إثارة العنصرية المصرية ضد اللغة العربية[5].

ولم يقتصر في كتابه على الدراسة فحسب، بل كشف في مقدمته عن الغرض الذي يرمي إليه، إذ قال ((وأخيراً سأجازف بالتصريح عن الأمل الذي يراودني طوال مدة جمع الكتاب... فكلّ مَن عاش فترة طويلة في بلادٍ تتكلّم بالعربية يعرف إلى أي حدٍّ تتأثر كل نواحي النشاط فيها، بسبب الاختلاف الواسع بين لغة الحديث ولغة الكتابة))[6].

ثم يحاول تهدئة أيّ اعتراض محتمل على هذه الأفكار، فيلجأ إلى طرح سؤال يقول فيه ((فلماذا لا يمكن تغيير هذه الحالة المؤسفة إلى ما هو أحسن؟ ببساطة؛ لأن هناك خوفاً من تهمة التعدّي على حُرمة الدين، إذا ما تركنا لغة القرآن تركاً كلياً، ولكن لغة القرآن لا يُكتب بها الآن في أي قطر... إن لغة الصلاة والطقوس الدينية الأخرى ستظل كما هي في كلّ مكان))[1].

وهو بقوله هذا أراد أن يخدع المسلمين بأن لغة الصلاة والطقوس المرافقة لها لن تتأثّر بهذه الدعوة، وهو بهذا يحصر العربية في زاوية ضيقة، وهي زاوية المسجد لا غير.

يرى سبيتًّا أن طريقة الكتابة بحروف الهجاء تعدّ عقيمة ومعقدة، ويقع عليها اللوم؛ لأن الأمر صعبٌ للغاية بالنسبة للطلاب، إذا لم تتح أمامهم فرصة الكتابة بلغة الحديث الشائعة، وتعدّ الكتابة باللغة العربية الفصحى غريبة عن المصريين كغرابة اللاتينية بالنسبة للإيطاليين، وبالتزامنا هذا النهج في الكتابة لا يمكن أن ينمو أدبٌ حقيقي ويتطوَّر[2].

وترى عائشة عبد الرحمن[3] أن سبيتًّا لم يكن استعمارياً ولا صليبياً في آرائه، ويتفق معها في هذا الرأي د. عبد الله إسماعيل[4]، الذي يرى أن سبيتًّا كان باحثاً مشبعاً بالفكر الداروينى الذي شُغِل الأوربيون به؛ لأنه أقام آراءَه على المبادئ الداروينية الآتية:

---

(4) ينظر: أباطيل وأسمار، محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ط1، 1965م، ط2، 1972م، ص162؛ والفصحى لغة القرآن: 130؛ وأبحاث في العربية الفصحى: 187، 188.

(5) ينظر: أجنحة المكر الثلاثة وخوافيها، عبد الرحمن حسن حنبكة الميداني، دار القلم، دمشق، ط 8، 2000م، ص362.

(6) م . ن : 362.

(1) أجنحة المكر الثلاثة: 361؛ وينظر: أباطيل وأسمار: 163.

(2) ينظر: أباطيل وأسمار: 163.

(3) ينظر: لغتنا والحياة، عائشة عبد الرحمن، دار المعارف بمصر، 1971م: ص99.

(4) ينظر: قراءة جديدة في قضية الدعوة إلى العامية، مجلة الجامعة الإسلامية بغزة، مج5، ع2، يونية (حزيران) 1997م، ص65.

1- إن اللغة هي المنطوقة (المحكية)، وهذا المبدأ لم يكن داروينياً في أصوله، ولكن التزام أصحاب مذهب النشوء جعله يبدو كأنه أحد مبادئهم؛ لأن اللغة المحكية تظهر عليها علامات النمو والتطور والشيخوخة أكثر من اللغة المكتوبة، واعتدّ سبيتّا باللغة المنطوقة وعدَّها لغة الحياة.

2- اعتبار اللغة كائناً حيّاً يجري عليها النمو والتطور والتغير والهرم فالموت، وهذا أصل من أصول الفكر الداروينى الذي قال به سبيتّا الذي رأى أن الفصحى صائرة إلى الفناء في ظل معطيات الحياة الحالية.

3- التناحر على البقاء، فكل حي يريد البقاء والوجود، واللغة العامية عند سبيتّا كائنٌ حيّ يتناحر على البقاء مع الفصحى.

4- بقاء الأصلح، والعامية بحيويتها (عند سبيتّا) أكثر قدرة على البقاء من الفصحى، وهي أصلح للحياة؛ لاستعدادها استيعاب المصطلحات.

((إن أفكار سبيتّا – مهما كان رأيك فيها – لم تخرج بعيداً عن الأوراق التي كُتِبت عليها؛ لأن صاحبها كتبها بالألمانية، والتي كانت نادرة الانتشار في العالم العربي، لذلك يصحُّ لنا اعتبار أفكاره فترة مبتورة من تاريخ الفكر اللغوي العربي))[5].

يبدو أن د. عبد الله إسماعيل منحازٌ لسبيتّا وغيره من دُعاة العامية سواء كانوا من المستشرقين أم من العرب؛ لأنه لم يدفع التهمة عن سبيتّا وحده، بل دفعها عن كلّ من دعا إلى العامية في بحثه هذا، ولا أتفق معه في ذلك؛ لأن هؤلاء تحرّكهم دوافع داخلية إن لم تكن خارجية، فالخارجية هي الدوائر الاستعمارية وأهدافها في التوسّع والقضاء على كلّ ما يمتّ بصلة للقرآن الكريم وللغته العربية والتراث العربي.

أما الدوافع الداخلية فهو إحساسهم بالانتماء لدينهم، وللغتهم، ولمبادئهم، فهم ينتمون إلى مجتمع يغذّي لديهم فكرة القضاء على اللغة العربية وقطع العلاقة بين ماضي العرب وحاضرهم، ويتمّ ذلك من خلال الدعوة إلى العامية قراءةً وكتابة.

وقد تلا سبيتّا في الدعوة إلى العامية ((اللورد دوفرين))[1]، الذي رفع تقريراً إلى وزير الخارجية البريطاني سنة 1882م بعد عودته من مصر، دعا فيه إلى ضرورة معارضة الفصحى؛ لأنها لغة القرآن الكريم، وتشجيع لهجة مصر العامية، وعدَّها حجر الزاوية لبناء منهج الثقافة والتعليم والتربية، إذ قال ((إن أمل التقدم ضعيفٌ في مصر طالما أن العامة تتعلَّم اللغة الفصيحة العربية – لغة القرآن – كما هي في الوقت الحاضر))[2].

ومعنى هذا هو إقصاء القرآن عن حياة المسلمين، ويتمّ ذلك من خلال القضاء على اللغة العربية الفصحى، إذ تتوارى وتندثر حين تحلُّ محلَّها العاميات؛ ولذلك ((وُجِّهت سياسة الغزو نحو

---

(5) م . ن : 66.

(1) وهو وزير بريطاني قام بزيارة مصر أول سنوات الاحتلال في سنة1882م

(2) أجنحة المكر الثلاثة: 362، وينظر: الفصحى لغة القرآن: 127.

الأزهر أساساً، وفُصِل عنه نظام التعليم كلّه الذي بدأ يجري السيطرة عليه عن طريق مستشار وزارة المعارف القسّ (دنلوب) من داخل الوزارة، يعاونه من خارجها الدكتور (زويمر) رئيس جماعات التبشير في البلاد العربية من ناحية، والمهندس (ولكوكس) من ناحيةٍ أخرى))[3].

وتابعت أقلام المستشرقين دعوتها لاستخدام العامية، متذرّعة بأوهى الحجج، وإنما هدفها هو إقصاء العربية الفصحى؛ لتتقطَّع أوصال الأمة وتنقطع عن تراثها، فيسهل تحطيم قوتها وحضارتها[4].

ومن أشهر دعاة العامية المستشرقين هو (كارل فُلَّرس)[5]، الذي كتب عن اللهجة العامية الحديثة في مصر، إذ طالب بنبذ العربية الفصحى وضرورة الكتابة بالعامية، ووصفَ العربية بالجمود والصعوبة وشبهها باللاتينية[6].

وتعدّ دعوة (وليام ولكوكس)[1]، من أخطر الدعوات، إذ قضى من عمره تسعة وأربعين عاماً في عملٍ دائب ومتواصل من أجل تحقيق دعوته في مهاجمة اللغة العربية والتبشير بدينه، وطالب بإقصاء العربية الفصحى عن ميدان الكتابة والأدب، فقد ألقى ولكوكس محاضرة في نادي الأزبكية بالقاهرة قال فيها ((لم لَم توجد قوة الاختراع لدى المصريين إلى الآن))[2]، وقد زعم فيها أن العامل الأكبر في فقدهم قوة الاختراع هو استخدامهم العربية الفصحى قراءة وكتابة، وقدَّم نصحه لهم ليستخدموا العامية في كتاباتهم ليصيروا من المخترعين، ونشر محاضرته هذه في مجلة الأزهر التي كان يُشرِف عليها، ونشر معها إعلاناً نصُّه: مَنْ قدَّم لنا هذه الخطبة باللغة الدارجة المصرية وكانت موافقة جداً، يُكافَأ بإعطائه أربعة جنيهات إفرنكية[3].

ولم يَرُق هذا المنطق للعلماء المصريين، فلم يستسيغوه، فوقفوا من مجلة الأزهر موقفاً أرغمها على الصمت والاحتجاب بعد صدور عشرة أعداد فقط[4].

قام ولكوكس كذلك بترجمة الإنجيل إلى العامية أو اللغة المصرية – كما يسمّيها- ووُجِدت ترجمته في الإنجيل قلقة في موضعها لسمو المعاني التي تعبّر عنها، كما أنها لم تقوَ بمفردها على

---

(3) الفصحى لغة القرآن: 127.
(4) ينظر: أبحاث في العربية الفصحى: 189.
(5) وهو مستشرق ألماني ولد سنة 1857م وتوفي سنة1909م، تولّى إدارة دار الكتب المصرية، أو ما تُسمّى بالمكتبة الخديوية، كتب بالألمانية كتاب (العربية العامية عند قدماء العرب) وكتب عن اللهجة العامية الحديثة في مصر سنة 1890م. ينظر: الأعلام: 64/6.
(6) ينظر: أباطيل وأسمار: 165.
(1) وهو مستشرق ألماني ولد سنة1857م،وتوفي سنة1909م،تولّى إدارة دار الكتب المصرية أو ما تسمّى بالمكتبة الخديوية،كتب بالألمانية كتاب(العربية العامية عند قدماء العرب)، وكتب عن اللهجة العامية الحديثة في مصر سنة1890م،ينظر: الأعلام:64/6.
(2) لغتنا والحياة: 102؛ والفصحى لغة القرآن: 128؛ وسعيد الأفغاني منافحاً عن العربية، د. عبد الإله نبهان، مجلة التراث العربي، ع92، سنة23، ك1، 2003م.
(3) ينظر: أباطيل وأسمار: 166؛ وأبحاث في العربية الفصحى: 190.
(4) ينظر: لغتنا والحياة: 102.

التعبير عن تلك المعاني فلجأ إلى الفصحى شأنه في ذلك شأن كل المواضيع الرفيعة التي أراد معالجتها[5].

وتلا ولكوكس القاضي الإنجليزي ((سيلدن ولمور))[6] Seldon Wilmore، الذي نشر عام 1901م كتابه (العربية المحكية في مصر)[7].

وتناول ولمور في كتابه مسألة العامية وراح يُغري المصريين بهجر الفصحى، واتخاذهم للعامية أداةً للتعبير والكتابة، ويرى أنه إذا لم يفعلوا ذلك فإن لغة الحديث والأدب ستنقرض وتحلُّ محلّها لغة أجنبية؛ نتيجة لزيادة الاتصال بالأمم الأوربية، وختم حديثه مدَّعياً بأن خير الوسائل لتدعيم اللغة القومية- ويقصد بها العامية- هي أن تتخذ الصحف الخطوة الأولى في هذا السبيل[8]، وأن من الحكمة أن ندع جانباً كلّ حكمٍ خاطئ وُجِّه إلى العامية، وأن نقبلها على أنها اللغة الوحيدة للبلاد[9].

وتعدّ محاولته من أقوى المحاولات وأهمها، إذ لم يكتف بكتابه هذا بل وضع كتاباً آخر عام 1910م، أسماه (لغة القاهرة)، وجاء مضمونه كسابقه[1].

وقد تصدّى لولمور مجلات منها (المؤيد) التي أفسدت سعيه، وكشفت عن زيف ما ادعاه، إذ قالت ((إن مسألة اللغة العربية هي مسألة الدين الإسلامي بعينه، فإذا فرَّط المسلمون في لغتهم الفصحى، لغة القرآن والحديث والشريعة، أضاعوا دينهم بأقرب مما يتطلَّبه المرسلون المسيحيون منهم))[2].

أما الهلال فقد ردَّت على ولمور بقولها ((هم يُشيرون علينا أن نتخذ العامية بدلاً من الفصحى في الكتابة، فأيّ العامية يريدون أن نتخذ؟ لغة مصر؟ أم لغة الشام؟ أم لغة العراق؟ أم لغة الحجاز أم اليمن أم نجد أم المغرب؟ فإن لكلّ من هذه البلاد لغةً خاصة لا يفهمها عامة البلاد الأخرى... إن اللغة لا تتألف بالتواطؤ، وإنما هي جسم ينمو نمواً طبيعياً على مقتضى ناموس الارتقاء، وأسهل منه أن يُبقي على اللغة الفصحى، وهي أمُّ لغاتنا العامية، وأقرب إلى أفهامنا من لغةٍ جديدة ملتقطة من أفواه الأمم))[3].

لم يقف الأمر عند هذه الجهود الفردية، بل إن حكومات الاحتلال قد سعت بكلّ جهدها، وشجَّعت ما استطاعت لإنشاء جرائد باللغة الدارجة، وقد صدر منها عام 1900م وحدها في مصر سبع عشرة جريدة[4].

---

(5) ينظر: تاريخ الدعوة إلى العامية في مصر: 61.
(6) لم أقف على ترجمة لحياته في المصادر التي رجعت إليها.
(7) ينظر: لغتنا والحياة: 107؛ واللغة العربية عبر القرون: ص75.
(8) ينظر: أباطيل وأسمار: 166.
(9) ينظر: م. ن: 167.
(1) ينظر: الفصحى لغة القرآن: 131، 132.
(2) الفصحى لغة القرآن: 132؛ وينظر: اللغة العربية عبر القرون: 76.
(3) الفصحى لغة القرآن: 133.
(4) ينظر: الفصحى لغة القرآن: 127.

وبهذا وجدنا أن الدعوة أول ما بدأت على أيدي المستشرقين، والذين اختلفت أغراضهم التي دفعتهم إلى أن يجأروا بها، فمنهم مَنْ كان يدعو دون قصد،والفئة الأخرى كان وراءهم نفوذ وإمكانيات سُخِّرت لتحقيق أهداف الاستعمار في طمس هوية اللغة العربية، وتشتيت الشعب العربي بين لهجاتٍ مختلفة، وتعدّ هذه من الدعوات الخطيرة التي وُجِّهت إلى اللغة العربية لطمسها بمختلف الأساليب.

## المطلب الثاني: دُعاة العامية العرب وحججهم:

برز في المشرق دُعاة للعامية من العرب أنفسهم، وهذه الدعوات تعود إلى القرن التاسع عشر، ومن خلال قراءتي وجدت أن أول من دعا إلى العامية رافع الطهطاوي الذي تلقّى علومه في الأزهر، ثم أُرسِل في بعثة إلى فرنسا سنة 1826م، فلما عاد إلى مصر كان واحداً من أئمة التغريب، فألَّف وترجم، فكان مما ألّفه كتاب أسماه (أنوار توفيق الجليل في أخبار مصر وتوفيق بن إسماعيل) سنة1868م، خصص فيه فصلاً ذكر فضل العربية فيه ووجوب إحيائها، ولكنه ضمّنه دعوة إلى استعمال العامية، إذ قال ((إن اللغة العربية المتداولة في بلدة من البلاد المسماة باللغة الدارجة التي يقع بها التفاهم في المعاملات السائرة، لا مانع أن يكون لها قواعد قريبة المأخذ تضبطها، وأصول على حسب الإمكان تربطها، ليتعارفها أهل الإقليم حيث نفعها بالنسبة إليهم عميم، وتُصنَّف فيها كتب المنافع العمومية والمصالح البلدية))[1].

ويشكّ الشيخ محمود محمد شاكر أن هذا الرأي الذي وقع فيه الطهطاوي لم يكن رأيه هو، بل جاءه أيام كان مقيماً مع البعثة بفرنسا[2].

وهذه الدعوة لم تلقَ سمعاً من أحد، فذهبت واندثرت وكأنها لم تكن، وإنما ذكرت رأيه هنا لأبيّن أن الأقلام العربية التي قد يُظن أن الدعوة بدأت بها وأنها سبقت المستشرقين، يعود لتأثر العرب الموفدين في بعثات إلى فرنسا أو انكلترا أو غيرها من الدول الغربية بحضارة الغرب وتطورهم وآرائهم الجريئة التي تنفث السمَّ غالباً بين طيّاتها، فقد لا يكون الطهطاوي معولاً من معاول هدم العربية، وإنما جرفه تيار الإعجاب والانبهار فكتب ما كتب، أو أنه كتب ما كتب بهدف مصلحة العامة- كما ذكر- على أن تظل الفصحى هي لغة الأدب الرفيع والثقافة الإسلامية[3].

وترى د. نفوسة أن الطهطاوي كان يلجأ إلى العامية من أجل أن تكون عنصراً من عناصر التفكّه والإضحاك الذي يخفي وراءه نقداً لاذعاً للحياة الاجتماعية والسياسية، ووسيلة لتثقيف العامة واطلاعهم على الأحوال السياسية والاجتماعية للبلاد[4].

وانجرف في تيار هذه الدعوة عددٌ من رجال الأدب العربي، الذين لم يعرفهم العرب إلا من خلال اللغة العربية الفصحى، ومن هؤلاء عضو من أعضاء المجمع العلمي العربي بدمشق الذي

---

(1) أباطيل وأسمار: 160.
(2) ينظر: م. ن: 160.
(3) ينظر: تاريخ الدعوة إلى العامية وآثارها في مصر: 75.
(4) ينظر: م . ن: 78.

يعدُّ حصناً من الحصون التي قامت لحماية اللغة العربية الفصيحة، وهو اللبناني(عيسى اسكندر المعلوف)، إذ جهر بعدائه الصريح للغة العربية في مقال نشرته مجلة ((الهلال))[5] سنة 1902م، دافع فيه عن اللهجات السوقيّة مدَّعياً أنه يشتغل بضبط أحوالها وتقييد شواردها؛ لاستخدامها في كتابة العلوم[6].

وكتب في مجلة ((مجمع اللغة العربية في القاهرة))[7]، بحثاً في جزأين كتب في جزئه الأول[8]، أن لغة العامة بعيدة عن الأم الفصحى بمراحل حتى يصعب أحياناً ردّ ألفاظها إلى نصابها أو طلبها من مظانها، كما جرى لليونانية الحديثة في انسلاخها عن القديمة، وكما حدث للطليانية في بعدها عن اللاتينية.

ثم يذكر آراء العلماء في اللهجة العامية في هذا العصر، وذكر مؤلفات القدماء في اللهجة العربية العامية أو الدخيلة أو المعربة ومؤلفات المعاصرين، أما الجزء الثاني[1]، فقد خصصه للمصنّفات الشرقية والغربية المنتشرة في خزائن العامة والخاصة التي تتحدّث عن اللهجة العربية العامية.

ويؤكد المعلوف على اختلاف لغة الحديث عن لغة الكتابة الذي يعدّ من أهم الأسباب – برأيه- في تخلّفنا الثقافي، رغم أنه من الممكن اتخاذ أيّ لهجة عامية للغة الكتابة؛ لأنها ستكون أسهل على المتكلّمين بالعربية كافة، وله أمل بأن يرى الجرائد العربية وقد غيّرت لغتها، وسيعدّ ذلك أعظم خطوة نحو النجاح[2].

ويعدّ أحمد لطفي السيّد الذي تولّى رئاسة مجمع اللغة العربية في القاهرة، أول مَن استهلّ هذه الدعوة ونقلها من أن تكون ((حركة استشراقية، واضحة الدلالة، يفهم الناس هدفها ببساطة ويُسر، إلى أن تكون مفهوماً مرتبطاً بالوطنية والسياسة والمجتمع المصري والبلاد العربية))[3].

بدأت دعوته إلى العامية بمقالات في جريدة (الجريدة) عام 1913م، نُشِرت من 16أبريل (نيسان) إلى 4 مايو (أيار)، وجُمعت في كتاب وحملت شعار (تمصير اللغة)، أي: فصل الأمة العربية عن اللغة العربية[4].

دعا لطفي السيد إلى إحياء الكلمات العامية والمتداولة، وإدخالها في صُلب اللغة الفصحى، والنزول باللغة المكتوبة إلى ميدان التخاطب العامي[5].

---

(5) اللغة الفصحى واللغة العامية، عيسى المعلوف، مجلة الهلال، العدد15، مارس 1902، السنة العاشرة، ص373-377.

(6) ينظر: م. ن، والاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر: 337/2.

(7) اللهجة العربية العامية: ، مجلة مجمع اللغة العربية المصري، أكتوبر1934، 1 /350-368، وأكتوبر1936، ج3/349-371.

(8) ينظر: اللهجة العربية العامية، مجلة مجمع اللغة العربية المصري، أكتوبر1934، 350/1.

(1) ينظر: اللهجة العربية العامية : 349/3.

(2) ينظر: م. ن: 356/3.

(3) الفصحى لغة القرآن: 148.

(4) ينظر: تاريخ الدعوة إلى العامية وآثارها في مصر: 124؛ والفصحى لغة القرآن: 148.

وقد مهَّد لدعوته بتمهيدات، فلم يكن عام 1913م هو بدء الدعوة، وإنما بدأها منذ عام 1899م، عندما نشر في مجلة الموسوعات مقالاً ادعى فيه أن اللغة العربية أصبح تعلّمها أبعد منالاً من تعلّم اللغات الأجنبية، فدعا إلى تسكين الحروف وفكّ الإدغام، وإهمال الشكل، ووسَّع نطاق دعوته سنة 1913م حين كتب في جريدة (الجريدة) أكثر من سبع مقالات متسلسلة مدعيّاً فيها غيرته على اللغة العربية، والبحث عن السبل التي يستطيع بواسطتها المحافظة عليها، فدعا إلى إدخال الكلمات الأجنبية مثل (الأتومبيل، والبسكلت، والجاكتة، والبنطلون، وغيرها)[6].

فاللغة – برأيه – ((ملكٌ للأمة، وللكتَّاب الحرية في الزيادة عليها بأساليب جديدة وألفاظٍ جديدة، وأنه لا حرج على الكاتب أو المترجم أن يستعمل من الألفاظ ما شاء لِما شاء من المعاني، ويقول: نريد أن لا نذر اللغة العامية أو لغة الشعب تموت بإبعاد عربيتها وفصيحها من عالم الكتابة والعلم، ونريد أن نرفع لغة العامة إلى الاستعمال الكتابي، وننزل بالضروري من اللغة المكتوبة إلى ميدان التخاطب والتعامل))[1].

ودعوة لطفي السيّد صريحة وواضحة متذرّعاً بذرائع أن البون شاسعٌ بين لغة الحديث ولغة الكتابة، فالواجب النزول بلغة الكتابة إلى لغة الحديث أو التخاطب؛ ليتمكَّن العرب من التعبير عن قضاياهم.

وجاء بعد لطفي السيّد (سلامة موسى) الذي قالت عنه عائشة عبد الرحمن إن الفصحى لم تجد مَن يخاصمها في الربع الثاني من القرن العشرين مثل الأستاذ سلامة موسى[2]، القبطي الذي ارتفع نجمه كداعية للتحرر من قيود العادات الاجتماعية، وقد استتر وراء راية الماركسية التي كانت سائدة في حينها، فقد جنَّد قلمه الطيّع، وأسلوبه اللينّ، ومنطقه السهل للدعوة إلى نبذ الفصحى، فقد دعا في مصر إلى اعتماد اللهجات العامية كلغاتٍ رسمية للبلدان العربية، وأعطى دعوته تلك عناوين عديدة، إذ تجددت دعوته عام 1926م بحجة أن الفصحى صعبة، وغير قادرة على التعبير عن الحضارة الحديثة[3].

يقول سلامة موسى في مقدمة كتابه (البلاغة العصرية واللغة العربية) إنّ تأخرنا اللغوي في مصر هو سبب من أعظم الأسباب لتأخرنا الاجتماعي وسلوكنا في البيت والشارع والحقل والمصنع، هو سلوك لغوي أولاً، فكلمات اللغة هي التي تقرر أفكارنا وانفعالاتنا، وإن سيادة البريطانيين المتمدنين على الهنود المتوحشين هي سيادة لغوية، وحين تُحرم لغتنا من كلمات الثقافة العصرية تُحرم الأمة أيضاً من المعيشة

---

(5) ينظر: أعلام وأقزام في ميزان الإسلام، د. سيد بن حسين العفّاني، دار ماجد عيري للنشر والتوزيع، السعودية، د. ت، 114/1.

(6) ينظر: تاريخ الدعوة إلى العامية وآثارها في مصر: 126-131؛ وأعلام وأقزام في ميزان الإسلام: 122/1.

(1) أعلام وأقزام في ميزان الإسلام: 122/1.

(2) ينظر: لغتنا والحياة: 107.

(3) ينظر: اللغة العربية عبر القرون: 75.

العصرية، فالعرب ما زالوا يعيشون بكلمات الزراعة، ولمَّا يعرفوا بعد كلمات الصناعة؛ لذلك فعقليتنا قديمة، جامدة، تنظر إلى الماضي، والدعوة إلى لغة عصرية هي في صميمها دعوة إلى المعيشة العصرية[4].

فاللغة الحيّة تتفاعل مع المجتمع، فتنحطّ بانحطاطه، وترتقي بارتقائه، وحين تتطور اللغات ينشأ بينها وبين المجتمع اتصال ووظائف، وكلاهما يخدم الآخر وينتفع به[5].

وجعل سلامة موسى رأيه هذا مبرراً لدعوته إلى التوحيد بين لغة الكلام ولغة الكتابة، فيجب ألاّ يكون للمجتمع- برأيه- لغتان إحداهما كلامية، أي: عامية، وأخرى مكتوبة، وهي الفصحى، وهاتان اللغتان انقطع بينهما وبين المجتمع الاتصال الفسيولوجي وغايته توحيد هاتين اللغتين، وذلك بالأخذ من العامية للكتابة أكثر ما يمكننا ذلك، والأخذ من الفصحى للكلام أكثر ما نستطيع، فنصل بذلك إلى توحيدهما[6].

دعوة سلامة موسى هي دعوة صريحة للأخذ بالعامية، قدَّمها سلامة موسى بثوب قشيب، التف على الألفاظ، وأخرج أفكاره، مدَّعياً أن لغتنا عاجزة عن تأدية معانيها، فهي خرساء[1]؛ لأننا جعلناها مثل لغة الكُهان، جامدة لا تتغير، فرأيه بإيجاز هو ((أن نؤلف بين المجتمع ولغته، فنجعل اللغة ديمقراطية، إذا شئنا أن نكون مجتمعاً ديمقراطياً.))[2].

فالديمقراطية – برأيه- هي المقاربة بين لغتنا العامية والفصحى، فنكتب بالعامية؛ لتكون كتاباتنا نابعة من هذا المجتمع الذي نعيش ضمنه، وهي اللغة الديمقراطية - كما أسماها- وهي أولى مقومات المجتمع الديمقراطي.

## المطلب الثالث: دُعاة المحافظة على الفصحى وردُّهم على دُعاة العامية:

إن لكلّ فعل ردّ فعل، وبما أن الدعوة إلى العامية هي فعل وآراء مفكرين وشعراء ولغويين فقد كان لها معارضون كما كان لها مؤيدون، فالعامية لم تجد تجاوباً عند كثير من الباحثين وظهر مَن عارضها، ويعدّ مصطفى صادق الرافعي أبرز المدافعين عن اللغة العربية الفصحى، وله في الوقوف ضد الدعوة إلى العامية جولاتٌ لا تُنسى.

لقد وقف الرافعي ضد هذه الدعوة مؤمناً بأن القضاء على العربية الفصحى هو قضاء على مقدَّسات الفكر العربي الإسلامي، وهو أول مَنْ ردّ على أحمد لطفي السيّد، صاحب دعوة اللقاء بين الفصحى ولغة الكلام، أو كما قلت سابقاً (تمصير اللغة)، وقد أثارت آراؤه حفيظة الرافعي فردَّ عليه بأنه أخرج آراءَه من غير بابها، ونظر بما ليس من أسبابه، وجاء به قولاً إن يكن فيه صواب فهو ما آثره من تقريب بين العامَّة والخاصّة، أو بين لغة الكلام ولغة الكتاب، وما رآه من التخطِّي بالعربية إلى الأمام، وإن يكن فيه خطأ فهو ما وراء ذلك من أقواله وسندٌ لرأيه[3].

---

(4) ينظر: البلاغة العصرية واللغة العربية: 7، 8، 9.
(5) ينظر: م. ن: 43، 44.
(6) ينظر: م . ن : 44.
(1) ينظر: البلاغة العصرية واللغة العربية : 45.
(2) م . ن .
(3) ينظر: تحت راية القرآن: 55؛ وتاريخ الدعوة إلى العامية: 136-138.

وهو يرى أن تمصير اللغة أسرع في فناء العربية ومحوها، وهو شؤم عليها،فإذا ما سلمنا برأيه[4]، فسينقاد لذلك من بعدنا أجيال كثيرة يتراخى بعضها عن بعض، فيأتي يوم تكون اللغة الفصحى ضرباً من اللغات الأثرية؛ لأننا لا ننظر فيما يترخص فيه الآن من كلمات معدودة، ولكن ننظر إلى الأصل في قاعدة التسامح والترخيص فإذا أثبتناه وأخذ به غيرنا، فنكون كالقاعدة الاستعمارية التي تبتدئ بالتسامح للمستعمر والغزاة في أخذ الشيء القليل، ثم تنتهي بالتسامح في كل شيء[5].

يدافع الرافعي بطريقته عن العربية الفصحى، من خلال تقريبه الأمثلة من واقع الحياة، عارضاً أفكاره بأسلوب بليغ، ويردُّ على أحمد لطفي السيد أو أي داعٍ من دعاة العامية، ويُسلِّم بالأخذ بمذهب الإصلاح العامي - كما أسماه - فيقول:

((وإذا حاولنا مذهب الإصلاح العامي فليت شعري، من أي لهجة نأخذ، وأي لهجة في مصر هي غير مصرية فننبذها؟))[1].

لم يكن الرافعي ضد الإصلاح اللغوي، ولا يدَّعي الكمال لهذه اللغة، فالخطأ أن يظن امرؤ أن اللغة بمفرداتها لا بأوضاعها وتراكيبها، فاللغات برأيه هي التي تمتاز بوجوه تركيبها، ونسق هذه الوجوه فيها، فمادامت الحاجة ماسة إلى التغيير، ومادام التغيير لا يخرج اللفظ الموضوع عن شكله العربي الذي يجريه، ومادمنا نعمل فنرى عملنا صحيحاً، فلا مانع من التغيير[2].

ومن المدافعين عن اللغة العربية الفصحى (طه حسين) الذي كان ضدّ هذه الدعوة، إذ يقول: ((... فاللغة العربية التي أريد أن تعلَّم في المدارس على أحسن وجه وأكمله، هي اللغة الفصحى لا غيرها، هي لغة القرآن الكريم، والحديث الشريف، وهي لغة ما أورثنا القدماء من شعر ونثر،...؛ لأني لا استطيع أن أتصور التفريط، ولو كان يسيراً، في هذا التراث العظيم الذي حفظته لنا اللغة العربية الفصحى، ولأني لم أؤمن قط ولن أستطيع أن أؤمن بأن للغة العامية من الخصائص والمميزات ما يجعلها خليقة بأن تسمى لغة، وإنما رأيتها وسأراها دائما لهجة من اللهجات قد أدركها الفساد في كثير من أوضاعها وأشكالها.))[3].

يؤكّد هذا النصّ بكل كلماته وبما لا يقبل الشكّ وقوف طه حسين ضد الدعوة إلى العامية، فهو في كلّ كلمة فيه يدافع عن الفصحى، ويؤكّد تمسّكه وعدم تفريطه بها، موقناً أنها لغة الحضارة والعلم، مقاوماً الدعوات المشبوهة إلى العامية وهجر الفصحى.

وهو في نفس الوقت يدعو إلى الإصلاح اللغوي؛ لأن اللغة العربية الفصحى إذا لم تُصلَح لغوياً فستصبح لغة دينية لا يُحسنها سوى رجال الدين[4]، فليس كل الناس قادرين على أن يتعلموا

---

(4) يقصد به أحمد لطفي السيّد.
(5) ينظر: تحت راية القرآن: 57.
(1) تحت راية القرآن: 57.
(2) ينظر: م. ن: 59.
(3) مستقبل الثقافة في مصر: 314 -315.
(4) ينظر: م . ن : 315.

اللغة العربية قراءة وكتابة وفهماً؛ لأن اللغة العربية تمتاز بالصعوبة والتعقيد؛ لذلك يدعو طه حسين إلى إصلاح اللغة العربية إصلاحاً يتناول كلّ جوانبها، ويعصم الناس من الوقوع في الخطأ[1].

وقد كتب طه حسين مقالاً في جريدة (الأهرام) أسماه ((بين الفصحى والعامية))[2]، خلاصته: ((... فلنحذر أن نشجّع الكتابة باللهجات العامية، فيمعن كل قطر في لهجته، وتمعن هذه اللهجات في التباعد والتنافر، ويأتي يوم يحتاج فيه المصري إلى أن يُترجم إلى لهجته كتب السوريين واللبنانيين والعراقيين، ويحتاج أهل سوريا ولبنان والعراق إلى مثل ما يحتاج إليه المصريون، كما يُترجم الفرنسيون عن الايطاليين والاسبانيين.))[3].

وأجاب على استطلاع عن الدعوة إلى العامية قال فيه: ((إن الذين يكتبون بالعامية لا يفعلون ذلك إلا لأنهم يجهلون اللغة الفصحى، ولو تعلموها وأحسنوا دراستها لما تحولوا عنها إلى العامية، فإن من يُحسن العربية الفصحى، ويتحوّل إلى العامية فهو عندي آثم في دينه، ومقصرٌ في ذات وطنه؛ لأن اللغة العربية الفصحى لغة القرآن الكريم، ولغة التراث الإسلامي والعربي المجيد... إن دعاة العامية يخدمون الاستعمار، ويخدمون أعداء العروبة؛ لأن الفصحى لغة جامعة تجمع الشعوب العربية في المشرق العربي والمغرب العربي، والعامية تفرقهم وتمزقهم...))[4].

ومن المدافعين عن الفصحى، علي عبد الواحد وافي الذي خصّص فصلاً في كتابه (فقه اللغة)[3]، لما بين العامية والفصحى من خلاف، ومشكلة اختلاف لغة الكتابة عن لغة الحديث، فيبدأ أولاً بتعريفهما، إذ يقول إن لغة الكتابة أو لغة الآداب والإدارة هي: ((اللغة التي تُدوَّن المؤلفات والصحف والمجلات، وشؤون القضاء والتشريع والإدارة، أو يُدوَّن بها الإنتاج الفكري على العموم))[4].

أما لغة الحديث فيُعرِّفها بأنها ((اللغة العامية التي نستخدمها في شؤوننا العامية، ويجري بها حديثنا اليومي))[5].

ثم يُحدد المشكلة بأننا في الأمور الأولى نستخدم العربية في صورتها التي كانت عليها في بلاد نجد والحجاز وقت نزول القرآن، أي:العربية الفصحى، على أننا في شؤوننا العادية نستخدم اللغة العربية في الصورة التي انتهى إليها تطورها الطبيعي إلى اللغة العامية، وبما أن هاتين اللغتين مختلفتان تماماً في مظاهرهما، كأصواتهما ومفرداتهما ودلالة ألفاظهما، وقواعدهما، فقد

---

(5) ينظر: م . ن : 326.
(6) العدد الصادر في 9 تشرين الأول 1954م، نقلاً عن طه حسين بين أنصاره وخصومه: 320.
(1) بين الفصحى والعامية، جريدة الأهرام، نقلاً عن طه حسين بين أنصاره وخصومه، 320.
(2) نُشِر هذا الاستطلاع في مجلة منبر الإسلام في عددها الصادر في 11 نيسان 1963م، نقلاً عن طه حسين بين أنصاره وخصومه: 320- 321.
(3) صدر هذا الكتاب في الأربعينيات مابين 1940م إلى 1945م. ينظر: فقه اللغة: 5/المقدمة.
(4) فقه اللغة: 153.
(5) م . ن : 153.

ترتَّب على ذلك استخدامنا لأداتين لغويتين نلجأ لإحداهما في بعض شؤوننا، وإلى الثانية في الشؤون الأخرى[6]، وهذا ما يُسمَّى بالازدواج اللغوي، وهو حالة شاذة لا يصـ السكوت عليها.

وقسَّم علي عبد الواحد وافي الناس في هذه المشكلة إلى فريقين[7]، كل فريق يرمي إلى توحيد لغة الكتابة بلغة الحديث:

**الأول**: يرى أن نسمو بلغة الحديث إلى لغة الكتابة، فنعمل على أن يتكلم جميع سكان البلاد اللغة العربية الفصحى، أو نُهذِّب لغتهم حتى تقرب من العربية الفصحى، وبذلك تتوحّد لغة الحديث مع لغة الكتابة.

**والآخر**: يرى أن نهبط بلغة الكتابة إلى لغة الحديث، فنستخدم العامية في الشؤون التي نستخدم فيها العربية الفصحى، فنقضي بذلك على هذا التعدد الشاذ في أداة التفاهم.

وعزز رأيه بباحث قديم، وهو العلاّمة ابن خلدون الذي كتب عن اللغة العامية للمجتمعات البدوية في عهده، إذ يقول[1]: ((إنَّا نجدها[2] في بيان المقاصد والوفاء بالدلالة على سنن اللسان المُضري، ولم يُفقَد منها إلا دلالة الحركات على تعيّن الفاعل من المفعول، فاعتاضوا منها بالتقديم والتأخير، وبقرائن تدل على خصوصيات المقاصد... فتفاوتت طبقات الكلام في اللسان العربي بحسب تفاوت الدلالة... فاختلفت الدلالة باختلاف الأحوال، ومازالت هذه البلاغة والبيان ديدن العرب، ومذهبهم لهذا العهد... فنحن نجد اليوم الكثير من ألفاظ العرب لم تزل في موضوعاتها الأولى، والتعبير عن المقاصد والتعاون فيه بتفاوت الإبانة موجود في كلامهم لهذا العهد... ولم يُفقَد من أحوال اللسان المدوَّن إلا حركات الإعراب في أواخر الكلم فقط الذي لَزِم في لسان مضر طريقة واحدة، ومهيعاً معروفاً وهو الإعراب، وهو بعض من أحكام اللسان... ولعلنا لو اعتنينا بهذا اللسان العربي لهذا العهد[3] ، واستقرينا أحكامه، نعتاض عن الحركات الإعرابية في دلالتها بأمور أخرى موجودة فيه، تكون بها قوانين تخصها.))[4].

وعلق علي عبد الواحد وافي على كل فقرة موضحاً إياها، وأردف بأن كلا الحلين اللذين قدمهما يتعذر تحقيقه؛ لأنه ينطوي على أضرار بليغة، وهي[5]:

أولاً. إن الهبوط بلغة الكتابة إلى لغة الحديث هو حلٌّ ساذج، وهدَّام، ولا يستحق المناقشة، فلا يقوم هذا الحل إلا على رغبة آثمة في القضاء على الثقافة العربية، لأن:

1. اللغة العامية لغة فقيرة كل الفقر في مفرداتها، ومضطربة في قواعدها، ومعاني ألفاظها، وبذلك فهي لا تقوى على التعبير عن المعاني الدقيقة، أو حقائق العلوم

---

(6) ينظر: م. ن: 153، 154.
(7) ينظر: م. ن: 153- 155.
(1) مقدمة العلاّمة ابن خلدون، مطبعة مصطفى محمد بمصر، د. ت، 555.
(2) يقصد اللغة العربية.
(3) يقصد اللهجات العامية المستخدمة لعده في المجتمعات البدوية في التخاطب، ينظر: فقه اللغة، 156.
(4) مقدمة العلامة ابن خلدون، 555-557.
(5) ينظر: فقه اللغة، 156-161.

والآداب، فضلاً على أن العامية تقف عائقاً بين الأجيال القادمة، والانتفاع بالتراث العربي.

2. ينطوي هذا الاتجاه على ضرر قومي وسياسي بليغ؛ لأن العربية الفصحى هي أهم دعامة تعتمد عليها القومية العربية.
3. عدم ثبوت العامية في بلد ما على حالة واحدة؛ لأنها عرضة للتطور فيأصواتها، ومفرداتها، ودلالاتها.
4. إن اللغة العامية تختلف باختلاف الشعوب العربية، بل إنها تختلف باختلاف مناطقه في الشعب الواحد.

ثانياً. الصعود بلهجة الحديث إلى العربية الفصحى، وهي أمنية غالية، تحقق التوحيد في صورة لا تنطوي على أي ضرر من الأضرار السابقة،

ولكن يتعذر تحقيق هذا الحل لسببين رئيسيين هما:

1. إن لغة المحادثة لا تُفرض، ولا يمكنها الرجوع إلى الوراء؛ لأن من سنَّتها التطور والتبدل، ومن طبيعتها الاختلاف في كل عصر عمّا كانت عليه سابقاً؛ فهي تسير وفقاً لنواميسَ ثابتة، صارمة، لا يتمكَّن الأفراد من تغييرها، أو إعاقتها.
2. لو قُدِّر لهذه العملية النجاح، وأصبح الناس يتحدثون بالفصحى، أو ما يقاربها، فإن اللغة المصطنعة لا تلبث بعد تداولها من خضوعها لقوانين اللغات الطبيعية، وبما أن أفراد الأمم مختلفون في أصولهم وأعراقهم، وقواهم الإدراكية، فلابدَّ أن تختلف لغة كل جيل عمَّن سبقه، فيصيب اللغة الاختلاف في مفرداتها وأصواتها وقواعدها باختلاف العصور والشعوب، فتنقسم إلى لهجات تختلف كل لهجة عمَّا عداها، فتتفرع منها لهجات عامية، وهكذا ستسير حتماً في المراحل نفسها التي سارت فيها وتنتهي إلى النتيجة نفسها، فتنبعث المشكلة من جديد.

ويرى علي عبد الواحد رأياً أمثل، وهي أن ندع الأمور تجري في مجاريها الطبيعية، دون إضاعة الوقت بلا جدوى، فاختلاف لغة الكتابة عن لغة الحديث لا ينطوي على شيء من الشذوذ، لكي نبحث له عن علاج، بل هو السُنة الطبيعية في اللغات[1].

ناقش علي عبد الواحد وافي المسألة من جوانبها كافة، وشخَّص المشكلة بحدودها، وطرح الحلول لها، واختار الحل الأمثل الذي يقضي بعدم التفكير في هذه المشكلة؛ لأننا شئنا أم أبينا سنعود تدريجيا ومع مرور الزمن إلى انشعاب العربية الفصحى إلى لهجات متباينة، فتفرض العامية نفسها على وجودنا.

(1) ينظر : فقه اللغة : 160-161.

نحن جميعاً نُقرُّ بوجود لغتين في حياتنا، لغة الكتابة ولغة التخاطب، ولكن أن ندعو إلى لغة التخاطب لتحلَّ محل لغة الكتابة، فهو أمر لا يقبله عاقل؛ لأننا بذلك ننسلخ عن تراثنا العربي المدوَّن بالعربية الفصحى ونقضي على وحدتنا العربية، فنفقد لغة التفاهم فيما بيننا.

أما طه الراوي فلا يختلف عمَّن سبقه في رفضه الدعوة إلى العامية ووقوفه ضدّها، وإن لم يُصرِّح بذلك، فكلّ آرائه تدلّ على ذلك، فقد قسَّم طه الراوي اللغة العربية على ثلاثة أقسام، الأولى: المعربة وهي لغة القرآن الكريم، ولغة العلوم والآداب والصحافة والخطابة والإذاعات، وهي لغة يفهمها مُتعلِّموها، والعامة في بعض الموضوعات دون بعض، أما اللغة الثانية، فهي العامية وهي لغة يتفاهم فيها الجماهير والدهماء في أسواقهم، ومجالسهم، وهي خليط من عربية سليمة، ومُحرَّفة ومعرَّبة ومولدَّة وتفقد الإعراب وصحة التركيب، وتعتمد في أواخرها على التسكين.

أما اللغة الثالثة، وهي بين اللغتين؛ لأنها تشارك العامية بفقد الإعراب وتسكين أواخر الكلم، وتشارك المعربة بعربية الألفاظ، وصحَّة التراكيب، وتعدّ لغة التخاطب بين الأدباء والعلماء، وحلقات التدريس في معظم الأوقات، ويمكننا أن نُطلق عليها اسم (اللغة الوسطى).

ثم يذكر طه الراوي مساوئ اللغة العامية، إذ يرى أنها لا تصلح لأن تكون أداة للتفاهم بين أبناء العرب؛ لأنها تختلف باختلاف الأقاليم، ولذا فهي لا تصلح للتفاهم بين أبناء الضاد في أقطارهم المتباعدة، فضلاً على كونها لغة ضيقة، كسيحة، عديمة الوفاء بحاجة المتكلمين في كل إقليم، وكثيراً ما تعتمد في التفهيم على الإشارات أكثر من العبارات[1].

الملاحظ على آرائه أنه ضد الدعوة إلى اللغة العامية؛ لأنه ذكر مساوؤها،وضرب الأمثلة لتقريب الصورة وتوضيحها يقول: ((... من المتعذر أن يتفاهم العراقي مثلاً بعاميته مع المغربي بعاميته كذلك، وكذلك قل عن المصري والسوري مثلاً...))[2].

ثم يتطرق إلى هذه الدعوة، وإنها أساساً دعوة غربية، تبعتها أقلام شرقية،تنصح للعرب أن يعتمدوها في دراساتهم، وقطعاً إن هؤلاء الدعاة أو كما أسماهم (الناعقين) يضمرون للعرب شراً؛ لأنها دسيسة مغلَّفة بغلاف النصيحة، فهو يقول: ((ولو فعلوا[3] لتقطَّعت أوصالهم وأصبحوا متدابرين، متباعدين، ولانقطعت الصلة بينهم، وبين تراث أجدادهم العلمي والأدبي، زيادة على كون هذه اللغة لا تفي بغرض علمي ولا أدبي؛ لضيق ذات يدها.))[4].

وبعد أن يتدرج الراوي في تقسيمه للغات، وبيانه لمساوئ العامية وأسباب الداعين إليها، وأهدافهم، وهي قطع الصلة بين المسلمين ولغة القرآن الكريم، يدعو إلى الأخذ باللغة الوسطى؛ لأنها - برأيه - أداة للتفاهم بين أهل المعرفة في مشارق الأرض ومغاربها، فهي اللغة الجامعة بين أبناء الشعوب العربية، والانتفاع باللغة الوسطى في سُبل المشافهة والمحادثة وحلقات الدرس؛ لأنها

(1) ينظر: نظرات في اللغة والنحو: 61.
(2) ينظر: م. ن: 61.
(3) أي كتبوا باللغة العامية، أو اعتمدوا هذه اللغة في دراساتهم وأبحاثهم.
(4) نظرات في اللغة والنحو: 61.

لغة قريبة من أمها اللغة المعربة، ولأنها سهلة التفاهم مع أبناء المغرب الأقصى، وأبناء تونس، ومصر وغيرهم[1].

واللغة الوسطى هي لغة وسط بين الفصحى المُعربة، وبين العامية الدارجة، فهي فصحى مسكَّنة أواخرها، يفهمها – برأي طه الراوي- جميع فئات المجتمع وأفراده كافة، يفهمها العرب في كل مكان؛ ولهذا هو يشجّع عليها ويحثّ اللغويين على تعليمها.

ويناقش د.كاصد الزيدي رأي طه الراوي في اللغة الوسطى، معترضاً عليه؛ لأن هذه اللغة ليست هي الفصحى الميسَّرة أو غير الميسَّرة، فاللغة التي عناها الراوي تشارك العامية بفقد الإعراب، والاعتماد على التسكين، وتشارك المعربة بعربية الألفاظ، وصحَّة التراكيب، ومعنى هذا

وجود تراكيب فيها ليست صحيحة، وهذا يعني أنها ليست الفصحى[2].

ويرى الزيدي أن اللغة الوسطى التي عناها الراوي تصلح للتخاطب دون التدريس ويُطلق عليها الغربيون المعاصرون بأنها (لغة المثقفين) أو (لغة المتعلمين)[3].

وكتب الراوي مقالاً في اللغة العامية[4]، شرح فيه الكيفية التي بدأت بها اللغة العامية، وكيف تسلسلت وتدرَّجت وصولاً إلى عصر النهضة الحديثة ((... إن اللغة العامية بدأت لحناً في اللغة الفصحى، ومازالت تتسع بكثرة ما طرأ عليها من الدخيل، ومستحدَث الأساليب، حتى امتازت عن أمِّها، وترامت مسافة الخلف بينهما.))[5].

ويستغرب من وجود أعلام[5]، أو كما أسماهم - صفاً من الدخلاء والأعداء- يكيدون للفصحى، ويطالبون بأن تحل العامية محلها، فقد وضع (ولمور) كتاباً، حشد فيه ألفاظ العامية في مصر والشام، صدَّره بمقدمة حثَّ فيها رجال الصحافة، والمؤلفين على استخدام العامية في كتاباتهم، ونبذ الفصحى، وولمور وغيره من المستشرقين قومٌ لا تجمعنا بهم لحمة ولا نسب ولا دين، لذلك فآراؤهم لاتهمنا، ولكن من يهمنا هم أولئك الذئاب الذين لبسوا أزياء البشر، ملبِّين دعوة الغربي، غير مفكّرين ولا حاسبين لوطنهم وأمتهم أيّ حساب[6].

إن موت العربية الفصحى هو موت الأمة وانفراط عقدها، وما الاقتصار على العامية إلا قطعٌ لجسر التفاهم بين العراقي واليماني، والحجازي والسوري والمصري والمغربي، فليس لدينا لغة تصلح للتفاهم بين هؤلاء جميعا إلا اللغة الفصحى ومَن تسوّل له نفسه هجر هذه اللغة فهو قاصدٌ طمس تراث الأمة، وإطفاء نورها[7].

---

(5) ينظر: نظرات في اللغة والنحو: 62.

(1) ينظر: فقه اللغة العربية، د. كاصد الزيدي، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1987، 377.

(2) ينظر: م. ن: 377.

(3) نشرته مجلة اللسان البغدادية، السنة الأولى، شعبان 1338هـ الموافق1920م. ينظر: نظرات في اللغة والنحو: 81.

(4) نظرات في اللغة والنحو: 84.

(5) ينظر: نظرات في اللغة والنحو: 86.

(6) ينظر: م. ن: 87.

(7) ينظر: م. ن: 88.

ويختم آراءَه بحاجة الفصحى إلى الإصلاح، وهذا أمر لا يُنكر؛ لأنه يعتريها بعض النقص الذي لا تصعب مداواته على خبراء اللغة ومصلحيها[8].

ولساطع الحصري رأياً في قضية الفصحى والعامية إذ كتب بحثا فيها أسماه ((قضية الفصحى والعامية))[9]، عدَّ فيه الفصحى والعامية مشكلة تثير الجدل والمناقشة بين رجال الفكر والقلم؛ لأن الفصحى لا يعرفها إلا المثقفون، ولا يتخاطب بها إلا طوائف محدودة، أما العامية فكثيرة الأنواع، مختلفة بين بلد وآخر، بل من مدينة لأخرى[1].

ويتساءل الحصري عن العمل للتخلص من البلبلة للتوصُّل للغة موحَّدة وموحِّدة في جميع الأقطار، فيخطر على باله ثلاثة سبل أساسية[2]:

1. السعي وراء نشر وتعميم لغة من اللغات الدارجة لجميع البلاد العربية.
2. السعي وراء نشر اللغة الفصحى بين جميع طبقات الشعب وفي كل قطر عربي.
3. السير على طريقة متوسطة بين الأولى والثانية، وتعليم اللغات الدارجة بالفصحى.

ويرى الحصري أن السبيل الأول لا يمكن تعميمه؛ لأنه غير منطقي وغير عملي، أما السبيل الثاني فله جذور عميقة وأسس متينة، ولكن قواعد الفصحى معقَّدة أشدّ التعقيد وصعبة، وبعيدة عن اللهجة الدارجة بعداً كبيراً، ويتساءل إن كان بإمكاننا أن نختصر ونبسِّط الفصحى، ونُشذِّبها بشكل معقول، فنُكسبها شيئاً من السهولة دون فقدانها لميزاتها، ألا يمكننا أن نُطَّعِّم اللغات الدارجة بالفصحى فنصل إلى فصحى معتدلة؟ ألا يمكننا اللجوء لهذا الطريق كمرحلة من مراحل السير نحو الفصحى التامة[3].

ولم يكن الحصري أول من شخّص هذه السبل فقد سبقه إليها علي عبد الواحد وافي[4]، الذي قسم الناس إلى فريقين اثنين، فريق يسمو بلغة الحديث إلى لغة الكتابة، وفريق يهبط بلغة الكتابة إلى لغة الحديث فنستعمل العامية في شؤوننا المختلفة، وعلي عبد الواحد وافي جمع بين السبيلين الثاني والثالث عند الحصري.

أما رأيه الآخر وهو اختيار لغة وسطى للتخاطب، وهي لغة تجمع بين العامية والفصحى، فهو أيضاً لم يكُ رأيه الخاص، فقد سبقه إلى هذا الرأي اللغوي العراقي طه الراوي[5]، الذي اقترح هذه اللغة للتفاهم بين أهل المعرفة، وسمَّاها اللغة الجامعة بين أبناء العروبة؛ لقربها من أمها المعرَّبة، ولسهولة التفاهم بها[6].

---

(8) كتبها الحصري في 1955/2/19م، هكذا ذيَّل مقالته التي نراها في كتابه (في اللغة والأدب وعلاقتهما بالقومية).
(9) ينظر: م. ن: 29.
(1) ينظر: م. ن: 30.
(2) ينظر: م . ن : 30-31.
(3) ينظر: في اللغة والأدب وعلاقتهما بالقومية: 30-31.
(4) ينظر: فقه اللغة: 154، 155، والكتاب نُشِر ما بين سنة 1940م إلى 1945م. وينظر: فقه اللغة العربية: 357.
(5) لم أقف على تاريخ نشر مقالة الراوي ولكن من المعلوم أنه توفي سنة 1946م، أما ساطع الحصري فقد توفي سنة 1968م.
(6) ينظر: نظرات في اللغة والنحو: 62؛ وفقه اللغة العربية: 374، 375.

ويخلص إلى القول: إن اللغة كائن حي، يتطور بتطور الحياة، فقد طرأت تطورات كثيرة في لغة الصحف ولغة التخاطب في كل البلاد العربية، وقد أدى ازدياد التواصل بين المدن والأرياف، وبين الأقطار العربية إلى حدوث تغير محسوس في أوضاع اللهجات المحلية، فقد تكونت بين بيئات المثقفين نوع من لغة التخاطب اقتبست فيها الكثير من خصائص الفصحى، وابتعدت عن العامية، فلا يجوز – برأيه- أن تبقى الأبحاث محصورة بين الكتب والمعاجم، بل يجب أن تخرج إلى ميادين الحياة الاجتماعية[1].

لم يُبدِ الحصري رأيه القاطع والصريح في الفصحى والعامية، وإنما وجدتُ أن لديه ميلاً إلى اختيار اللغة الوسطى، الفصحى، الساكن أواخرها؛ لأنها - برأيه- لغة فصحى، مهذّبة، فهي تجمع بين صفات الفصحى ومزاياها، وسهولة العامية وبساطتها.

نستطيع القول بعد هذه الآراء المختلفة أن معظم الباحثين العرب رفضوا الدعوة إلى العامية لعدّة أسباب:

1. تعدد العاميات، فلكل قطر لهجته الخاصة التي توارثها وهي جزء من تاريخه وماضيه.
2. ضعف معجم العاميات اللغوي، فالعامية تفتقر إلى رصانة الألفاظ ودقّتها، ومعجمها يفتقر إلى الألفاظ التي نستطيع من خلالها التعبير عن حاجاتنا اليومية أو احتياجاتنا المختلفة.
3. إن الدعوة إلى العامية هي قطع الصلة بين ماضي الأمة وحاضرها، والتفريط بالتراث العربي بكل ما فيه من كنوزٍ لغوية وعلمية وتاريخ طويل.
4. تدنّي المستوى الثقافي والعلمي للأجيال القادمة، لانقطاعهم عن ماضيهم وعدم معرفتهم بجذورهم التاريخية، فكل ما مر من تاريخ ولغة وعلم وحضارة أشياء غير معروفة لديهم، لابتعاد عاميتهم عن اللغة التي كُتب بها تراثهم.
5. كما رأى علي عبد الواحد وافي أن مشكلة العامية والفصحى ستبقى مستمرة، فالعامية التي يدعون إليها ستسير أيضاً وفقاً لنواميس ثابتة، ولن يتمكَّن الأفراد من تغييرها، فلو تمكّن الدعاة من فرض اللغة العامية فلن تلبث أن تخضع لقوانين اللغات الطبيعية، وستختلف من جيلٍ لآخر في مفرداتها وقواعدها وأصواتها فتتفرّع منها لهجات عامية أخرى وتنتهي إلى النتيجة نفسها فتنبعث المشكلة من جديد.

## المطلب الرابع: الدعوة إلى دراسة العامية لخدمة الفصحى:

بقيَ أن نتبيَّن موقف بعض اللغويين الذين درسوا العامية دراسة موضوعية، أي: لخدمة الفصحى، والفرق بينهم وبين مَنْ دعا إليها بيّنٌ، واضح، فالدعوة إليها ضارة وهدَّامة، أما دراستها فنشاطٌ علمي، له أثره في تفهّم الفصحى تاريخياً ووصفياً[2].

(1) ينظر: نظرات في اللغة والنحو: 62.
(2) ينظر: فقه اللغة العربية، كاصد الزيدي: 385.

واللغوي الوحيد الذي وجدته في هذه الحقبة هو الرصافي الذي شُغِل بهذه القضية، وكان له رأيٌ فيها، يقول أحمد مطلوب[3]: ((سبق الألمان والفرنسيون أبناء العراق في وضع كتب للغة العامية العراقية، وكان الرصافي من الذين اهتموا بها، ودرسوها دراسةً عميقةً، ولكنه لم يدعُ إلى الأخذ بها، وترك الفصحى)).

والرصافي دارسٌ للعامية، وليس داعياً لها؛ وهو بذلك خدم الفصحى بآرائه وأفكاره التي طرحها، إذ يقول: ((ومما لا مرية فيه أن للغة العامية اليوم مزيةً لا تنكر، وذلك أنها على علاَّتها نراها جارية مع الزمان في مفرداتها، فهي تنمو كل يوم بالأخذ من غيرها، بخلاف العربية الفصحى، فإن جمودنا فيها، واقتصارنا منها على ما نراه في معاجم اللغة قد رماها بالتوقف عن النمو، حتى أصبحت متأخرة عن لغات الأمم الحاضرة، رغم ما اختصت به من المزايا التي خلت منها تلك اللغات.))[1].

ويرى أن أهم الفوارق التي تفرّق بين اللغة الفصحى والعامية، هو أن الأولى معربة، والثانية غير معربة، ويتساءل: هل سقوط الإعراب من اللغة العامية يعدُّ انحطاطاً في اللغة أو يعدّ ارتقاءً ؟ وهل الإعراب في الفصحى ضروري أم هو أمر كمالي، أم هو كالعضو الأثري يعدُّ أثراً باقياً من حروفٍ أو كلمات، كانت تُستعمل للتفريق بين المعاني المختلفة، ثم أضعفتها قلة الحاجة إليها حتى انضمرت كما ينضمر العضو إذا تعطل عن عمله، فصارت حركات بعد أن كانت حروفاً أو كلمات، أدى بها الضمور أخيراً إلى سقوطها من الكلام كما نرى ذلك في كلام العامة؟[2].

ويجيب تساؤلاته تلك بأن سقوط الإعراب من العامية لا يعدُّ انحطاطاً لغوياً بل هو ارتقاء؛ لأن الإعراب إن كان حاجة فوجودها نقص وزوالها كمال، وإن أهل النحو قد ادعوا أن الحركات الإعرابية إنما جيء بها للتمييز بين المعاني المختلفة كالفاعلية والمفعولية، فإن صحت دعواهم فالإعراب ضروري في الكلام، وليس صحيحاً،ويقدم أدلته وهي[3]:

1. إن العامة يتفاهمون بلغتهم غير المعربة، ويميزون المعاني المختلفة في كلامهم، وهو خال من حركات الإعراب.
2. إن في الكلام قرائن كثيرة تكفي السامع مؤونة التمييز بين المعاني المختلفة، بواسطة هذه الحركات الإعرابية.
3. لو كان التمييز بين المعاني المختلفة لا يكون إلا بهذه الحركات، للزم أن تكونكل اللغات معربة كالعربية.

فالإعراب – برأيه- من كماليات اللغة، لا من ضرورياتها؛ فالحركات الإعرابية تتنوع بها أحوال الكلام، وتتغير نبراته بين رفعٍ ونصب وخفضٍ وجزم، ويكتسب الكلام فيها رنةً خاصة[4]،

---

(3) الرصافي وآراؤه اللغوية والنقدية، د. أحمد مطلوب، معهد البحوث والدراسات العربية، مطبعة الجيلاوي، ط1، 1970م، ص242.

(1) مجلة لغة العرب، السنة الرابعة، آب، 1926م، ج2/86، نقلاً عن الرصافي وآراؤه اللغوية والنقدية: 242.

(2) ينظر: دروس في تاريخ آداب اللغة العربية: 104.

(3) ينظر: م. ن: 105-106.

(4) ينظر: م. ن: 106.

(5) ينظر: م. ن: 106.

(6) ينظر: م . ن : 106-114.

وتطمئن نفس الرصافي إلى الرأي الأخير أن هذه الحركات الإعرابية ليست من الضروريات، ولا من الكماليات، وإنما هي أثرٌ باق من حروف أو كلمات، أُستُعملت في الدهر الأول، ثم قلَّت الحاجة إليها فأدركها الضمور كما ينضمر العضو إذا عطِّل عن عمله، فصارت حركات بعد أن كانت حروفاً[5].

وخلاصة رأي الرصافي هو عدم وجود دليل على أن العرب كانوا يتكلَّمون بلغتين فصحى معربة، وعامية غير معربة، بل كل ما جاء عنهم أنهم كلّهم على اختلاف لهجاتهم كانوا يتكلَّمون بلغة معربة، أو هي ما نُسمِّيه باللغة الفصحى[1].

كان الرصافي معتدلاً برأيه، فهو لم يكن ضد الفصحى، ولا مع دُعاة العامية،فلم يذهب به التأثر بعيداً، وقد يكون السبب في اعتداله هو تأثره بالمؤثرات الحادثة في عصره؛ لكونه من المهتمين بأمر هذه اللغة، وأسباب تقدّمها ونموها، وقد اشترك مع بعض قادة الفكر وأعلامه في (إنشاء مجمعٍ علمي للغة العربية) ليقوم بالضرورات الحيوية للغة العربية ونهضة البلاد.

**استنتاج وتعليق:**

بعد الانتهاء من عرض المبحث وجدتُ أن الدعوة إلى العامية بدأت بأقلام المستشرقين فهم المحرّك الرئيسي لها، ودوافعهم معلومة، وأثبتها في أول المبحث، إذ دعا ولهلم سبيتا إلى نبذ الفصحى بحجة صعوبة العربية الفصحى، فقد أراد أن تكون لغة القرآن مثل اللاتينية واليونانية، لا تجري إلا على ألسنة القساوسة، وفي المناسبات الدينية، فلا يفهم منها الناس شيئاً، وتناسى أن اللغة العربية لها تراثٌ ضخم، وحضارة عريقة تكفل لها الصمود والوقوف بوجه التحديات التي يُثيرها المستعمرون ويُمهّد لها المبشّرون والمستشرقون.

وتلا سبيتا كارل فلّرس، وولكوكس وولمور، الذين تضمّنت دعوتهم نفس الأهداف وإن اختلف طرحهم لأفكارهم، ولكن أهدافهم واحدة وحججهم متشابهة.

ورغم كل ما جاء من تورّط المستشرقين في هذه الدعوة إلاّ أني وجدتُ رأياً مناقضاً لكل ما ذهبنا إليه، إذ يرى د. عبد الله إسماعيل أنه من الصعب الجزم بتورّط المستعمرين والمبشرين بقضية الدعوة إلى العامية، بل إن ظاهر هذه الدعوة قد بُعِثت على يد أفراد، ولا توجد جهة منظّمة تسيّرهم؛ لأن دُعاتها كانوا من المسلمين والمسيحيين العرب[2]، لذلك فلا يرى أن هناك جهاتٍ معينة وراءها، فقد جاء ظهورها مصادفة مع قدوم المستعمرين، وتبنّي بعض الغربيين والنصارى العرب لها، فالدعوة إلى العامية هي ثمرة من ثمار الجو الفكري الذي عاشته مصر في ظل الاحتلال البريطاني[3].

(1) ينظر: دروس في تاريخ آداب اللغة العربية: 106 – 114.
(2) ينظر: قراءة جديدة في قضية الدعوة إلى العامية: 56.
(3) ينظر: م. ن: 60.

ويبدو أن هذا الباحث لم يطّلع على تاريخ هذه الدعوة وأثرها السيئ على اللغة العربية الفصحى، ورغم كل ما أُثير حول هذه الدعوة من آراء إلا أن رأي د. نفوسة زكريا كان خلاصة لكل الآراء والأفكار فقد رأت أن الأوربيين وخاصة المستعمرين هم الذين جعلوا من وجود هذه الظاهرة مشكلة في لغتنا العربية، واقترحوا لحلّها اقتراحات عدّة منها الاقتصار على العامية لحلّ هذه المشكلة، وهدفهم هو القضاء على الوحدة العربية عن طريق تحطيم أهم رابطة وهي اللغة العربية الفصحى[1].

وقد تأثر بهذه الدعوة بعض اللغويين العرب فبرز دُعاة منهم، وأولهم هو رفاعة الطهطاوي، إلا أن تأثره لم يكن بدوافع القضاء على العربية الفصحى وإنما كان يلجأ إلى العامية من أجل أن تكون عنصراً من عناصر التفكّه والإضحاك الذي يخفي وراءه نقداً لاذعاً للحياة الاجتماعية.

أما عيسى اسكندر المعلوف فقد يكون تأثر بولكوكس في دعوته؛ لأنها جاءت متزامنة تقريباً معها، إذ ظهرت دعوة ولكوكس قبل سنة 1900م، وجاء عيسى المعلوف فنشر بحثاً دافع فيه عن اللهجات السوقية سنة 1902م، ثم نشر بحثاً في مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة سنة 1936م أرجع فيه سبب تخلّفنا الثقافي هو اختلاف لغة الحديث عن لغة الكتابة، وهذا الكلام هو ترديد لرأي ولكوكس وكلامه الذي أطلقه في خطبته.

ويأتي لطفي السيّد بمجموعة مقالات نشرها في جريدة (الجريدة) بشعارٍ جديد هو (تمصير اللغة) أي: فصل اللغة العربية عن الأمة العربية، وكأنهما شيئان لا علاقة تربطهما إطلاقاً، فاللغة ملكٌ للأمة، وللكاتب الحرية في تعامله معها بالأساليب والألفاظ الجديدة، متذرعاً بحجة أنهم لا يريدون لغة الشعب أن تموت، فيطالب برفع لغة العامة إلى الاستعمال الكتابي، والنزول بالفصحى إلى ميدان التعامل والتخاطب اليومي.

وأكثر مَن اتفق مع ولكوكس من اللغويين العرب وكان تلميذه النجيب هو سلامة موسى، الذي نفث آراءه في كتابه (البلاغة العصرية واللغة العربية)، إذ أشاد سلامة موسى بجهود ولكوكس وأثنى على آرائه، وعدّه أحد المخلصين لمصر؛ لأنه من شدّة حبّه لمصر كان يدعو لتسهيل لغة المصريين، ودفعهم إلى الابتكار والاختراع من خلال تخليهم عن اللغة العربية الفصحى واستعمال العامية قراءة وكتابة.

وهو بآرائه هذه يردد ما قاله المستشرقون قبله، يقول محمد محمد حسين: ((والذي يستعرض ما كتبه الكتَّاب من ذلك يحسّ أن هناك هدفاً واحداً يسعى إليه أصحابه من كل وجه، وبكل وسيلة، هو محاربة الفصحى والتخلّص منها، فهم تارة يدعون إلى العامية دعوة صريحة وهم تارة أخرى

(1) ينظر: تاريخ الدعوة إلى العامية وآثارها في مصر: 467.

يدعون إلى التوسّط بين الفصحى والعامية، وتارة يدعون إلى فتح باب التطور في اللغة والاعتراف بحقّ الكتّاب في تغييرها كيفما كان هذا التغيير وإلى أي مدىً ذهب...))[2].

لم تجد الدعوة إلى العامية تجاوباً كبيراً من الباحثين واللغويين، فظهر مَن عارضها، وأول من عارضها هو مصطفى صادق الرافعي الذي وقف ضد تمصير اللغة والدعوة إلى العامية فهو يرى أن تمصير اللغة هو تمصير للدين الإسلامي الذي تقوم عليه هذه العربية، ووقف طه حسين كذلك ضد هذه الدعوة فدعا إلى لغةٍ فصيحة، سهلة ومعاصرة، وهي لغة الصحافة والثقافة المنفتحة على الحياة والمتوافقة مع العصر الذي يعيشه أبناؤها.

ولا يختلف طه الراوي عن علي عبد الواحد وافي في آرائهما، ورفضهما للدعوة إلى العامية، ولكن يختار طه الراوي اللغة الوسطى كحلٍّ أمثل، وهي بين العامية الدارجة وبين الفصحى المعربة؛ لأنها – برأيه- يفهمها جميع طبقات الشعب.

والقارئ لأفكار طه الراوي يجد أنه إنما اختار (اللغة الوسطى) لما تواجهه العربية من أزمة في فهم المجتمع لها، واستعمالهم لألفاظها الفصحى، فهذه اللغة –برأيه- تؤدي إلى التواصل مع النتاج الفكري المدوَّن، ليس من قِبل فئاتٍ معينة، بل من قِبل معظم فئات المجتمع.

وردّ عليه كاصد الزيدي معترضاً على اختياره اللغة الوسطى كحل، فهذه اللغة تشارك العامية بفقد الإعراب، والاعتماد على التسكين، كما تشارك المُعربة بعربية الألفاظ، وهذه تصلح للتخاطب فقط دون التدريس؛ وأتفق مع الزيدي في رأيه، فاللغة التي عناها طه الراوي إن كانت بهذه المواصفات فهي لا تخلو من أن تكون عاميّة مهذّبة، يهذّبها المتعلّمون، والمتحدّثون بها، فهي لا تصلح للكتابة بها، ودعوته ليست عملية، ولا متوافقة مع دفاعه الشديد عن الفصحى، وقد يكون الراوي غيَّر آراءه لسبب ما، فقد يكون كتب عن اللغة الوسطى في سنة متقدّمة؛ لأننا لم نعرف السنة التي كتب فيها مقالته عن اللغة الوسطى، ثم غيَّر رأيه فيما بعد فكتب سنة 1920م أو بعدها بقليل مقالته التي وقف فيها ضد العامية أو بالعكس، فقد يكون كتب دفاعه عن الفصحى في هذه السنة، ثم غيَّر آراءهُ فيما بعد واختار اللغة الوسطى حلاً مثالياً.

ويتفق مع الراوي في الرأي ساطع الحصري الذي سار على نهجه فنادى باللغة الوسطى أو ما أسماها هو (باللغة الثالثة)، وهي التي تعتمد الفصحى سبيلاً لها مع تسكين أواخر الكلمات، إذ قال عنها إنها اللغة (الموحَّدة الموحِّدة).

والحصري في كل آرائه التي ذكرتها عن (قضية الفصحى والعامية) كان مقلِّداً لآراء مَن سبقه، فاختياره اللغة الوسطى هو رأي طه الراوي، الذي نشره في أوائل القرن العشرين، ورأيه في السبل الأساسية التي اختارها للتوصّل إلى لغة موحَّدة وموحِّدةهي نفسها سبل علي عبد الواحد وافي الذي قسَّم الناس إلى فريقين في كتابه (فقه اللغة) الذي نُشِر لأول مرة سنة 1945م، فقط أضاف إلى

(2) الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر: 2 / 343.

رأي وافي رأي طه الراوي في اختياره اللغة الوسطى، إذن كان ساطع الحصري مجرد جمَّاعٍ لآراء مَن سبقه، ولا فضل له في هذه المقالات سوى جمع المادة والتوفيق بين الآراء.

ولا أجد ختاماً لهذا المبحث إلاّ ما قالته عائشة عبد الرحمن[1] عن كلّ ما مرّ من آراء، إذ تقول إن وسط كلّ هذه الآراء تتعذَّر الرؤية على كثيرٍ منا، وتتعقَّد أزمتنا اللغوية، فيميل البعض إلى التخفيف من قيود الفصحى، ويشتدّ الآخرون فينبذون في كتاباتهمكل دعاوى العامية، ولكننا لا نملك أن نتخلّى عن لساننا القومي، ونفرط في فصحانا، كما لا نستطيع أن نلغي اللهجات المحلية التي يفرضها واقعنا التاريخي، ولكن يبقى الحديث عن أزمتنا اللغوية ينتظر إلى أن نفرغ من المشكلات الأخرى التي تواجه وجودنا اللغوي في هذا العصر.

(1) ينظر: لغتنا والحياة: 126.